الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

محددات السيولة والربحية المصرفية في المصارف السورية الخاصة

دراسة المحددات المشتركة

Determinants of Banks' Liquidity and Profitability in Syrian Private Banks

Study of the Mutual Determinants

إعداد الطالبة ميري جوزف الازرعي

إشراف: د. منال موصلي

العام الدراسي

2024-2023

الملخص

يتجلى هدف المصارف أولاً وآخراً إلى تحقيق الربحية، الأمر الذي يتناسب عكساً مع تحقيق مستويات عالية من السيولة، لذلك، فإن دراسة محددات السيولة والربحية الداخلية للمصارف بات أمراً في غاية الأهمية نظراً لأثر تلك المحددات على كل من سيولة وربحية المصارف.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات السيولة والربحية الداخلية المشتركة في المصارف السورية الخاصة خلال الفترة الممتدة من عام 2019 لغاية عام 2023. ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من حجم المصرف، معدل كفاية رأس المال، ونسبة التعثر كمحددات مشتركة للسيولة والربحية معاً في حين تم قياس السيولة بنسبة السيولة النقدية ونسبة توظيف الودائع بينما تم قياس الربحية بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. إذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عينة مؤلفة من 6 مصارف سورية خاصة مدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للمحددات المشتركة في السيولة المتمثلة في نسبة السيولة النقدية ونسبة توظيف الودائع. اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات بناءً على الاستنتاجات، أهمها، أن المصارف عينة الدراسة تتمتع بمستوى منخفض من كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومستويات عالية من كفاية رأس المال، الأمر الذي يستدعي استغلال الموارد المالية بالشكل الأمثل في الفرص الاستثمارية، كما أنه المصارف عينة الدراسة حققت مستويات عالية من القروض المتعثرة، وبالتالي يتعين على إدارات المصارف مراقبة المحافظ الائتمانية ودراسة العملاء قبل منح القروض بشكل أكبر، من جهة أخرى، على المصارف عينة الدراسة الأخذ بعين الاعتبار أثر كل من مستويات السيولة النقدية وتوظيف الودائع على كل من السيولة والربحية لما أثبتته من أثر على ذلك.

الكلمات المفتاحية: السيولة – الربحية – محددات – حجم المصرف – كفاية رأس المال – حجم المصرف – القروض المتعثرة.

ABSTRACT

The main goal for banks is to achieve profitability, which is inversely proportional to achieving high levels of liquidity. Therefore, studying the internal determinants of liquidity and profitability of banks has become essential due to the impact of these determinants on both banks' liquidity and profitability.

This study aims to identify the determinants of liquidity and common internal profitability in Syrian private banks during the period from 2019 to 2023. To achieve the objective of the study, bank size, capital adequacy ratio, and default ratio were employed as common determinants of liquidity and profitability, while liquidity was measured by the ratio of cash liquidity and the deposit employment ratio, while profitability was measured by return on assets and return on equity. A multiple linear regression model was used in a sample of 6 private Syrian banks listed on the Damascus Securities Exchange.

The study found a significant impact of the common determinants of liquidity represented in the cash liquidity ratio and the deposit employment ratio. The study concluded with a set of recommendations based on the conclusions, the most important of which is that the banks of the study sample enjoy a low level of both return on assets and return on equity, and high levels of capital adequacy, which requires the optimal use of financial resources in investment opportunities, and that the banks of the study sample achieved high levels of non-performing loans, and therefore bank departments must monitor credit portfolios and study customers before granting loans more, on the other hand, on banks sample The study takes into account the impact of both cash liquidity levels and deposit employment on both liquidity and profitability as it has proven the impact on this.

Keywords: liquidity – profitability – determinants – size of bank – capital adequacy ratio – non performing loans.

فهرس المحتويات

الملخص I
الفصل التمهيدي 1
الإطار العام للبحث 1
المقدمة 2
الدراسات السابقة: 3
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 7
مشكلة وتساؤلات البحث 7
فرضيات البحث 8
أهمية وأهداف البحث 8
حدود البحث 9
منهج البحث 9
مصادر جمع البيانات 9
الفصل الأول 10
الإطار النظري 10
المبحث الأول: السيولة ومحدداتها في المصارف 11
أولا: مفهوم السيولة المصرفية 11
ثانياً: أهمية السيولة المصرفية 12
ثالثاً: محددات السيولة المصرفية 13
رابعاً: قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة: 16
المبحث الثاني: الربحية ومحدداتها في المصارف 17
أولاً: مفهوم الربحية المصرفية 17
ثانياً: أهمية الربحية المصرفية 18
ثالثاً: محددات الربحية المصرفية 19
رابعاً: قياس الربحية والمؤشرات المالية المستخدمة: 23

الفصل الثاني 24
الإطار العملي 24
المبحث الأول: لمحة عن عينة الدراسة ومتغيراتها 25
أولا: لمحة عن المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة 25
ثانياً: لمحة عن متغيرات الدراسة 27
ثالثاً: التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة 29
رابعاً: التوصيف البياني: 31
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج: 40
أولاً اختبار الفرضية الأولى: 40
ثانياً اختبار الفرضية الثانية: 42
ثالثاً اختبار الفرضية الثالثة: 44
رابعاً اختبار الفرضية الرابعة: 46
النتائج والتوصيات 48
أولاً: النتائج: 48
ثانياً: التوصيات: 50
المصادر والمراجع: 51
الملاحق 54

فهرس الجداول

جدول 1 لمحة عن المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة 25
جدول 2 نسب السيولة والربحية المستخدمة في الدراسة..... 28
جدول 3 التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة..... 29
جدول 4 معامل التحديد 40
جدول 5 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد..... 40
جدول 6 معاملات الانحدار..... 41
جدول 7 معامل التحديد 42
جدول8 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد..... 42
جدول9 معاملات الانحدار 43
جدول 10 معامل التحديد..... 44
جدول 11 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد..... 44
جدول 12 معاملات الانحدار 45
جدول13 معامل التحديد 46
جدول 14 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد..... 46
جدول15 معاملات الانحدار..... 47

فهرس الرسومات البيانية

رسم توضيحي 1 نسبة العائد على الأصول لكل مصرف خلال مدة الدراسة.....31

رسم توضيحي 2 نسبة العائد على حقوق الملكية لكل مصرف خلال مدة الدراسة.....33

رسم توضيحي 3 نسبة السيولة النقدية في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة.....35

رسم توضيحي 4 نسبة توظيف الودائع في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة.....36

رسم توضيحي 5 نسبة كفاية رأس المال في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة.....37

رسم توضيحي 6 حجم المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة.....38

رسم توضيحي 7 نسبة التعثر في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة.....39

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

المقدمة:

تعد دراسة محددات السيولة والربحية في المصارف هي الأساس لضمان استقرار واستمرارية عملها؛ فهذه المحددات من شأنها أن تؤثر على قدرة المصارف على تحقيق مستوى عالٍ من الربحية، إضافةً الى مواجهة التزاماتها في الوقت المناسب؛ إذ يجب أن يتوازن السعي وراء الربحية مع ضمان الاستدامة على المدى الطويل.

فالحفاظ على مستويات ملائمة من السيولة يعد أمراً في غاية الأهمية لتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب، فأهمية السيولة تكمن في حقيقة أن المصارف تتعامل مع أموال المودعين، وبالتالي على المصارف كسب ثقة المودعين والمساهمين؛ فإن السيولة هي عنصر أساسي لأنها تحقق الاستقرار والاستقلال المالي وهي تعتبر وسيلة لتجاوز الأزمات والعقبات المالية المصرفية.

ومن جهة أخرى، إن تحقيق الربحية هو هدف أساسي من أهداف المصارف، إذ أن ربحية المصارف تحقق استدامة المصرف، تعزز ثقة المتعاملين معه، تتيح له مجال للتطور والابتكار. ولا ننسى أن تحقيق الربح في المصارف له علاقة مباشرة مع المستثمرين من خلال جانبين؛ الأول هو إرضاء المساهمين الحاليين من خلال توزيع الأرباح وتحقيق الاستدامة، والثاني هو جذب مستثمرين جدد وتعزيز قوة المصرف في السوق وبالتالي زيادة قيمته السوقية.

وتعد المصارف الخاصة في سورية، كغيرها من المصارف، من العناصر الأساسية في البنية المالية للدولة. إذ تعتبر السيولة المصرفية فيها من أهم أصولها، لأنه من خلالها تستطيع توظيف الأموال وتحقيق الربح. وبالتالي، نظراً لأهمية محددات السيولة والربحية جاءت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين محددات كل من السيولة والربحية في المصارف السورية الخاصة لضمان نجاح واستدامة المصارف في السوق المالية.

الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية:

- **(Jibir et al, 2024) بعنوان: Determinants of Liquidity in Microfinance Institutions: Evidence from Developing Economies:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات السيولة من خلال استخدام بيانات على مستوى 1544 مؤسسة من شركات التمويل الأصغر في العديد من البلدان النامية خلال الفترة 2010–2018. اذ تم تحليل البيانات باستخدام أدوات وتقنيات الاقتصاد القياسي التقليدية. واستخلصت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة وجودة المحفظة والتبرعات وحجم مؤسسات التمويل الأصغر لها تأثير إيجابي على سيولة مؤسسات التمويل الأصغر.

- **دراسة (Umam and Yusuf, 2024) بعنوان: Determinants of Financial Distress: Review of The Aspects of Profitability, Liquidity, Leverage, and Activity:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات الربحية والسيولة والرفع المالي والنشاط وتأثيرها على الضائقة المالية. تم قياس الضائقة المالية بواسطة Zscore من عام 2018 وحتى عام 2022، تم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول، وتم قياس السيولة من خلال الأصول المتداولة، وتم قياس الدين باستخدام نسبة الرافعة المالية إلى الأصول، وإجمالي معدل دوران الأصول لقياس النشاط لعينة مؤلفة من 145 شركة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة في أندونيسيا. مناهج البحث المستخدمة في هذا البحث هي طرق وصفية وتحقق وتظهر نتائج هذه الدراسة أن الربحية تؤذي الضائقة المالية، بينما لا يوجد أثر للسيولة عليها، كما أن الرافعة المالية تؤثر سلباً، والنشاط يؤثر بشكل إيجابي على الضائقة المالية.

- دراسة (Jigeer and Koroleva, 2023) بعنوان: **The Determinants of Profitability in the City Commercial Banks: Case of China:**

تتحقق هذه الدراسة في كيفية تأثير العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية في الصين باستخدام نموذج انحدار البيانات Data Panel Regression، تتكون عينة البحث من 16 مصرف بالفترة الزمنية خلال الفترة 2008–2020. أظهرت النتائج أن المتغيرات التفسيرية الداخلية مثل حجم البنك وكفاية رأس المال وجودة الائتمان وكفاءة التشغيل والمتغيرات التفسيرية الخارجية مثل الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة والتضخم لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في المدينة، في حين أن السيولة ليس لها تأثير كبير على ربحية البنك.

- دراسة (Radovanov et al, 2023) بعنوان: **Do the Same Determinants Affect Banks' Profitability and Liquidity? Evidence from West Balkan Countries Using a Panel Data Regression Analysis:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت ذات المحددات الخاصة بالمصرف والاقتصاد الكلي تؤثر على ربحية البنوك وسيولتها. لتحقيق الهدف المحدد، تم تطبيق تحليل انحدار ال بيانات Panel Data Regression لمتغيرات ثابتة ومتغيرة خلال الفترة ما بين 2007–2022 لمصارف في دول البلقان، كانت المتغيرات التابعة في الدراسة هي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس لربحية البنوك، واحتياطيات المصارف السائلة إلى إجمالي أصول المصارف كمقياس لسيولة البنوك. وتؤكد النتائج أن المحددات الخاصة بالمصرف والاقتصاد الكلي تؤثر على كلاً من ربحية وسيولة البنوك في نفس الاتجاه، باستثناء بعض المتغيرات.

- دراسة (Al-Matari, 2020) بعنوان: **The Determinants of Bank Profitability of GCC:The Role of Bank Liquidity As Moderating Variable:**

تهدف هذه الدراسة الى التحقق فيما يتعلق بمحددات ربحية المصارف والدور المعتدل للسيولة المصرفية في العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي. تم الحصول على البيانات من البنوك الخليجية للفترة من 2000 إلى 2018، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS). واستناداً إلى النتائج التي تم الحصول عليها، فإن حجم البنك وإدارة الأصول يؤثران بشكل كبير على أداء البنوك الخليجية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السيولة المصرفية دوراً معتدلاً في العلاقة بين كفاية رأس المال وجودة الأصول، وأداء البنوك الخليجية. كما يظهر المزيد من التحليل أن درجة ربحية المصرف لها ارتباط إيجابي. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيولة المصرفية لها علاقة إيجابية معتدلة التأثير بين درجة ربحية المصرف وأداء المصارف الخليجي.

- دراسة (Gjorgj and Goran, 2019) بعنوان: **Determinants of Liquidity and its Relationship with Profitability – The Case of Macedonian Banking Sector:** تهدف هذه الدراسة الى البحث في سيولة وربحية القطاع المصرفي المقدوني وتحاول تحديد محددات السيولة مع التركيز بشكل أساسي على العلاقة بين الربحية والسيولة. اذ تم استخدام مجموعة بيانات للقطاع المصرفي العام العامل في مقدونيا في الفترة من 2007 إلى 2017. واستخدمت الدراسة سبعة عوامل كمحددات محتملة لسيولة البنوك، خمسة منها متغيرات داخلية للبنوك (تأخر قيمة السيولة، وربحية البنوك، وحجم البنك، وكفاية رأس المال، والقروض المتعثرة)، في حين أن اثنين منها من متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة المرجعي للبنك المركزي). اذ تم تحليل مستوى السيولة والربحية وتبين أن النظام المصرفي المقدوني يتميز بسيولة عالية وربحية عالية نسبياً مقارنة بالأنظمة المصرفية لدول المنطقة والاقتصادات الأكثر تقدماً.

الدراسات العربية:

- **دراسة (آل عليان، 2022) بعنوان: محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي – دراسة تحليلية قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2020):** تهدف الدراسة إلى تشخيص العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية، ومن ثم بيان تأثير المؤثر منها في الاستثمار المصرفي. وبغية تحقيق الهدف، جرى اختيار عينة مكونة من 11 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ما بين عام 2006 حتى عام 2020، ولإثبات فرضيات الدراسة، تم قياس محددات السيولة المتمثلة بنسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم قياس السيولة والاستثمار المصرفيين كمتغيرات تابعة. واستعانت الدراسة بسلسلة من الاختبارات والتحليلات باستخدام البرامج المالية الإحصائية لإثبات الفرضيات ولبلوغ هدف الدراسة.

- **دراسة (وافية وصفاء، 2022) بعنوان: محددات الربحية في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك المدرجة في سوق المال الكويتي:** تهدف هذه الدراسة الى بيان محددات الربحية في المصارف المدرجة في سوق المال الكويتي خلال الفترة الممتدة بين 2010 الى 2021، واعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصارف. حيث تمثل المتغير التابع في الربحية المعبر عنها بالعائد على الأسهم والمتغيرات المستقلة تمثلت في الكفاية الحدية لرأس المال، نسبة السيولة، نسبة الرافعة المالية، مخاطر الائتمان والمتغير الضابط كان متمثل في حجم المصرف. وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد تأثير لتلك المتغيرات على ربحية المصارف ما عدا معدل مخاطر الائتمان كان لها تأثير على ذلك.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة نرى أن:

- جميع الدراسات السابقة اهتمت بدراسة موضوع الدراسة بشكل جزئي ولكن هذه الدراسة اهتمت بدراسة محددات السيولة والربحية معاً في المصارف السورية.
- هناك ندرة للدراسات العربية في هذا المجال على حد علم الباحثة.

مشكلة وتساؤلات البحث

تتأثر السيولة والربحية بالعديد من العوامل، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

اذ تتلخص مشكلة البحث في **التساؤلات** التالية:

ما هي المحددات التي تؤثر في سيولة المصارف السورية الخاصة؟

ما هي المحددات التي تؤثر في ربحية المصارف السورية الخاصة؟

ما هي المحددات المشتركة التي تؤثر في كل من سيولة وربحية المصارف السورية الخاصة؟

فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- يوجد أثر معنوي للمحددات المدروسة (حجم المصرف – كفاية رأس المال – القروض المتعثرة) في ربحية المصارف متمثلة في العائد على الأصول.
- يوجد أثر معنوي للمحددات المدروسة (حجم المصرف – كفاية رأس المال – القروض المتعثرة) في ربحية المصارف متمثلة في العائد على حقوق الملكية.
- يوجد أثر معنوي للمحددات المدروسة (حجم المصرف – كفاية رأس المال – القروض المتعثرة) في سيولة المصارف متمثلة في نسبة السيولة النقدية.
- يوجد أثر معنوي للمحددات المدروسة (حجم المصرف – كفاية رأس المال – القروض المتعثرة) في سيولة المصارف متمثلة في نسبة توظيف الودائع.

أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى تسليط الضوء على أحد أهم الجوانب المؤثرة على أداء المصارف وقدرتها على الاستمرار والنمو، ألا وهو العوامل المحددة لربحيتها وسيولتها.

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى إثراء المعرفة حول العلاقة بين محددات السيولة والربحية في المصارف عينة الدراسة، من خلال التعرف على طبيعة وقوة التأثير بين تلك المحددات. وذلك بهدف توفير معلومات قيّمة للمصارف تساعدها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة لتعزيز أدائها المالي والتشغيلي، كما يمكن أن تفيد القائمين على اتخاذ القرارات وإعداد السياسات في القطاع المصرفي السوري بهدف تطوير وتحسين الأداء المصرفي، وبالتالي تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على كل من ربحية وسيولة المصارف.
2- تحديد مدى تأثير المحددات المدروسة في كل من ربحية وسيولة المصارف.

حدود البحث

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الأعوام من 2019 حتى 2023.

الحدود المكانية: تم تطبيق موضوع الدراسة على المصارف السورية الخاصة المتمثلة في (بنك العربي – سورية، بنك الأردن – سورية، بنك الشرق، بنك بيبلوس، بنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني – سورية).

منهج البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفهوم المحددات الخاصة بسيولة وربحية المصارف عينة الدراسة وتحليل البيانات المالية المدروسة لتلك المصارف وذلك باستخدام برنامج SPSS.

مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات من التقارير المالية للمصارف المدروسة والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: السيولة ومحدداتها في المصارف

أولا: مفهوم السيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية من أبرز الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من قبل الإدارات المصرفية. فالسيولة تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها، وبالتالي فهي تمثل أحد المؤشرات الرئيسية لقوة وصلابة المركز المالي للمصرف. اذ أن ضعف السيولة قد يعرض المصرف لمخاطر التعثر والفشل في الوفاء بالتزاماته، مما قد يؤدي إلى انتقال هذه المخاطر إلى باقي القطاع المصرفي وتهديد استقراره.

وتعرّف السيولة بشكل عام بأنها: أي أصل قابل للتحويل الى نقد بسهولة وسرعة. وكلّما كان الأصل قريباً من النقد كان سائلاً أو شبه سائل، على أن يقترن ذلك بعدم تعرض قيمته الى خسارة كبيرة عند عملية التحويل.[1] وتعرف أيضاً بأنها إمكانية تحول الأصول المتداولة الى نقدية، وتختلف درجة مرونة تحويل الأصول المتداولة بعضها عن البعض الآخر، فمنه ما يتم تحويله بسرعة إلى نقدية، كالاستثمارات المالية في الأسهم، ومنها ما يصعب – نوعاً ما – تحويله إلى سيولة نقدية كالمخزون مثلاً. [2] والجدير بالذكر أن السيولة المصرفية تعرّف بأنها: الوسيلة التي يضمن بواسطتها البنك دفع ما يستحق عليه في الوقت المحدد، وهو أمر حيوي للثقة بالبنك ولاستمرار بقائه. ويتم تحقيق هذا عادةً عن طريق: مزج قاعدة الأصول وتنوعها، وحيازة أصول سائلة قابلة للبيع فوراً، وإدارة استحقاقات الأصول والالتزامات والاقتراض في السوق البنكية.[3]

اذاً من هذا المنطلق يمكننا القول بالمختصر أن السيولة المصرفية هي امتلاك المصرف أرصدة كافية قابلة للتحويل الى نقد بسهولة وسرعة مما يمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية أمام عملائه من مودعين ومقترضين.

---

[1] الجبوري، عبد الحميد، (2019)، "إدارة المصارف – مدخل تطبيقي" الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، ص194.
[2] طالب، فرحان، الغزالي، راضي، (2009) " إدارة التحديات الاستراتيجية في البنوك" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 108.
[3] السيسي، صلاح الدين حسن، (2011) " الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال – تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص681.

ثانياً: أهمية السيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية وإدارتها أحد أهم وأبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تسعى المصارف إلى الحفاظ على مستويات سيولة كافية دون الإخلال بربحيتها وأدائها. إذ يمكن أن تتلخص أهمية السيولة ببعض الإيجابيات التي يحققها توافر نسبة جيدة منها في المصارف والتي هي:[4]

1- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلّما ظهرت.
3- تحقيق مؤشراً للسوق المالية والمحللين والمودعين والمساهمين والإدارة.
4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5- تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد يجلب الأمر من سلبيات.
6- تجنب دفع كلف أعلى للحصول على الأموال.
7- تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.

إذاً نستنتج من ذلك أن للسيولة عدة أدوار تمثل أهميتها، فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، كما تبرز أهمية السيولة في مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، إذ تعتني المصارف بالسيولة بهدف مقابلة التزاماتها الجارية (الالتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق لأن توقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الأضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمصرف وبذلك نلخص أن نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين. كما يتمثل دور آخر للسيولة في أن المصارف التجارية لا يمكنها طلب مهل إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. ولا يمكن أن ننسى أن للسيولة دور مهم في ارتفاع القيمة السوقية للمصرف وبالتالي جذب مساهمين جدد إضافةً إلى تعزيز المركز التنافسي للمصرف[5].

[4] عقل، مفلح محمد، (2006) "وجهات نظر مصرفية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ص159.
[5] النجار، رضوان وليد، (1997) " سياسات الإدارة المالية – مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ص71.

ثالثاً: محددات السيولة المصرفية

استناداً على الدراسات السابقة، يمكن تقسيم محددات السيولة الى جُملتين من العوامل تسمّى بالمحددات، داخلية (خاصة بالمصرف) تخضع لقرارات إدارة المصرف وخارجية (كليّة) لا يمكن السيطرة عليها يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة. سيتم التوسع بالعوامل الخاصة بالمصرف نظراً لارتباطها بموضوع الدراسة بشكل مباشر والتي هي المحددات المستخدمة بالقسم العملي، بينما سنقتصر بتعداد العوامل الخاصة بالاقتصاد فقط كالتالي:

أولا: عوامل الاقتصاد الكلّي

1- معدل التضخم.
2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية.
3- سعر الفائدة والسيولة المصرفية.

ثانياً: عوامل خاصة بالمصرف

1- حجم المصرف:

إن الدراسات السابقة أسفرت عن نظريتين متعارضتين سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية فيما يتصل بالعلاقة بين حجم المصرف والسيولة. الوجهة الأولى ترى أن العلاقة بينهما طردية تظهر أن نمو حجم المصرف سيؤدي إلى توسيع شبكة فروعه المصرفية والذي بدوره يجبر المصرف على الاحتفاظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات العملاء من طلبات الاقتراض الجديدة الى طلبات السحب غير المتوقعة. بينما أظهرت وجهة النظر الأخرى استنتاجاً مفاده أن العلاقة بين حجم المصرف والسيولة هي علاقة عكسية، بمعنى أن كلّما زاد حجم المصرف احتفظ بسيولة أقل استناداً إلى الرأي المتعارف عليه في الأدب المصرفي، أن: المصارف الكبيرة أكبر من أن تفشل.[6] إذ أن المصارف الكبيرة يتم مراقبتها عن كثب ويمكن الحصول على

[6] -Yitayaw, M. K, (2021), "Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Banks Liquidity in Ethiopia: Panel data Approach", Cogent - Business & Management, P6.

معلوماتها بسهولة أكثر، فضلاً عن كونها متدنية المخاطر من وجهة نظر الدائنين.[7] وهو ما ينعكس في انخفاض تكلفة الحصول على التمويل، نظراً لاعتقاد المقرضين أن المصارف الكبيرة لا تخل بتعهداتها، الأمر الذي يتيح إمكانية أكبر لتنويع مصادر السيولة مقارنةً بالمصارف الصغيرة. [8] من جهة أخرى، لا تعمد بعض المصارف الكبيرة إلى زيادة مستوى السيولة لديها لأنها تضمن أنواع عدة من المساعدات المالية في حال احتياجها للتمويل بسبب إمساكها بعصب الاقتصاد في الدولة. وذلك الأمر الذي يحتم على البنك المركزي دعمها عند الطلب نظراً لتأثيرها الكبير على القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي بشكل عام. [9]

2- الربحية:

إن السعي الى تحقيق ربحية عالية دون الأخذ بعين الاعتبار نقص السيولة من المرجح أن يؤثر على الزبائن وولائهم للمصرف. من زاوية أخرى، من الممكن أن يؤدي فائض السيولة غير الضروري الى تناقص ربحية المصرف. اذ يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف بكافة أنواعها؛ غير أن تعظيم الأرباح تقيده اعتبارات، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال أمر يحد من فكرة المصارف في تعظيم الأرباح.[10]

3- القروض المتعثرة:

على الرغم من أن المشاكل التي تنجم عن القروض المتعثرة تؤثر على جميع القطاعات، إلّا أن تداعياتها الأكثر خطورة تتجلى في المؤسسات المالية عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، حيث زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المودعين والمستثمرين المستقبليين وبالنتيجة حدوث مشاكل السيولة، فمن هذا المنطلق يمكننا الحكم على أن زيادة حجم القروض المتعثرة له تأثير سلبي على سيولة المصارف. [11]

---

[7] -Alger, G., & Alger, I. (1999), "Liquid assets in banks: Theory and practice" Boston College, Working Papers in Economics, P14-15.

[8] Laeven, M. L., Ratnovski, M. L., & Tong, M. H, (2014), "Bank Size and Systemic Risk", Research Department International Monetary Fund, P3.

[9] -El-Chaarani, H, (2019), "Determinants of Bank Liquidity in the Middle East region", International Review of Management and Marketing, P67.

[10] رجب، عبد الهادي، (2022)، "الموازنة بين السيولة والربحية: دراسة تحليلية مقارنة للمصرف الزراعي"، قسم إدارة الأعمال، المعهد العالي للتقنية الزراعية، ليبيا، ص294.

[11] -Bloem, A. M., & Gorter, C. N, (2001), "The Treatment of Nonperforming Loans in Macroeconomic Statistic" International Monetary Fund, Working Papers, P4.

4- كفاية رأس المال:

تشير الدراسات السابقة الحديثة إلى أنه هناك فرضيتين متعارضتين فيما يرتبط بعلاقة رأس المال المصرفي والسيولة. الفرضية الأولى (الهشاشة المالية – مزاحمة الودائع) والثانية (امتصاص المخاطر). [12] تنص الأولى على أن ارتفاع رأس المال المصرفي يقلل من خلق السيولة. وبالمثل، يميل رأس المال المنخفض إلى تفضيل السيولة (علاقة عكسية). [13] بمعنى، يُشجّع رأس المال الهش المصرف على مراقبة المقترضين، الأمر الذي يعود عليه بزيادة مستوى السيولة المتاحة ومنح المزيد من القروض. ومن جانب آخر، يمكن لرأس المال المصرفي أيضاً أن يقلل من خلق السيولة من خلال مزاحمة الودائع في سوق رأس المال، إذ تجادل هذه الدراسات بأن الودائع أكثر فعالية في خلق السيولة من الاستثمارات في الأسهم. وبناءً عليه، فإن نسبة رأس المال المرتفعة قد تؤدي إلى إزاحة الودائع عن طريق تحويل أموال المستثمرين من الودائع السائلة إلى الأسهم غير السائلة مما يقلل خلق السيولة. [14] أما الفرضية الثانية تشير إلى أن ارتفاع نسبة رأس المال المصرفي إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف إلى زيادة قدرته على امتصاص المخاطر وخلق مستوى أعلى من السيولة لزبائن المصرف عن طريق الودائع والقروض. بمعنى آخر، تُولد نسبة رأس المال المرتفعة إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكّن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن ثم تعزّز من إمكانيات المصرف ف يمنح المزيد من القروض والتمويل. [15]

[12] Berger, A. N., & Bouwman, C. H, (2009), "Bank Liquidity Creation" Review of Financial Studies, P3782.
[13] Diamond, D. W., & Rajan, R. G, (2000), "A Theory of Bank Capital", the Journal of Finance, P2031.
[14] Xie, W, (2016), "The Empirical Study on the Relationship between Bank Liquidity Creation and Capital—Based on Empirical Data from 2004 to 2014 in Chinese Banks" Modern Economy, P427.
[15] Gezu, S. B, (2020), "Determinants of Liquidity on Selected Private Commercial Banks in Ethiopia" Master Thesis, University of Gondar, P47.

رابعاً: قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة:

ان هذه النسب هي بعض من النسب المستخدمة لقياس السيولة في المصارف، إذ أنها تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، تم اختيار هذه النسب نظراً لاستخدامها في الفصل العملي لهذه الدراسة، والتي هي:

1- نسبة السيولة النقدية = النقد وما في حكمه / الودائع *100

تقيس هذه النسبة مدى تقيد المصرف بمتطلبات السيولة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف، ويجب ألا تقل عن النسبة التي يحددها المصرف المركزي. وكلما ازدادت هذه النسبة أصبح بمقدور المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء وخلق مزيد من حسابات الودائع والعكس صحيح.[16]

2- نسبة توظيف الودائع = القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع *100

إن الودائع بمختلف أنواعها هي المورد الأساس للتمويل في المصارف، وتوظف المصارف الجزء الأكبر من هذه الودائع في أنشطتها الاستثمارية، أي القروض والاستثمار في الأوراق المالية، إذ تحصل من هذه التوظيفات على الجزء الأكبر من الأرباح. إن ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف على تلبية القروض، وعلى انخفاض قدرة المصرف على تلبية السحوبات من قبل الزبائن.

إذ تمثل هذه النسبة العلاقة بين القرو ض التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع، أي تشير إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض.[17]

---

[16] العلاق، بشير عباس،(2001)، " ادارة المصارف مدخل وظيفي "، جامعة التحدي، الأردن. ص122.
[17] الدوري، مؤيد عبد الرحمن وعداي، فلاح حسن،، (1991)، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية، دراسة مقارنة "، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، ص202.

المبحث الثاني: الربحية ومحدداتها في المصارف

أولاً: مفهوم الربحية المصرفية

إن قدرة البنوك على تحقيق مستويات من الربحية تُعد أمراً بالغ الأهمية. فالربحية تُمكّن البنوك من توليد عوائد كافية لتعزيز رأس المال وتمويل النمو المستقبلي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي. كما أن الربحية تُعزز من قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر، وتُسهم في رفع ثقة المودعين والمستثمرين في القطاع المصرفي.

تعرف الربحية من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة. [18] وتعرف الربحية المصرفية على أنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات الي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، وتقاس الربحية من خلال الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها. [19] وفي الوقت ذاته، يجب على البنوك تحقيق توازن بين تعظيم الربحية وإدارة المخاطر بشكل سليم، بما يضمن استدامة أدائها على المدى الطويل. وتتطلب هذه المهمة من البنوك تبني استراتيجيات وسياسات فعالة لتحسين الكفاءة التشغيلية والتنويع في مصادر الدخل.

إذاً، يعد مؤشر الربحية هدفاً لجميع المصارف وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، وهو المؤشر الذي يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. [20]

---

[18] رقاقدة نبيلة، (2015)، "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية"، مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير غير منشورة في ميدان العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ص3

[19] عقل، مفلح، (1999) مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص42.

[20] الطائي، سجي فتحي، وعبد الهادي، شيماء وليد، (2013)، "قياس مستوى الربحية للمصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة البركة للفترة 2004 – 2010"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص20.

ثانياً: أهمية الربحية المصرفية

إن الربحية – كما ذكرنا سابقاً – هي هدف وغاية تسعى إلى تحقيقها المصارف، ومن الممكن تلخيص أهمية الربحية ضمن البنود التالية: [21]

1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة (مخاطر الائتمان، مخاطر التصفية الإجباري، مخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر الفائدة وغيرها) التي يتعرض لها المصرف حتى يتمكن من البقاء في سوق العمل.

2- الأرباح ضرورية للملاك، حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصرف.

3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه:

أ- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستثمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي (الرسملة)

ب-تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.

ت-زيادة ثقة المساهمين في المصرف من خلال إعطائهم عائداً مقبولاً على رأس مالهم.

4- تمثل الأرباح مقياساً لأداء الإدارة حيث أنها تقيس الجهود التي بُذلت.

5- تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين المرتقبين.

6- تعطي الأرباح مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

[21] **حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد، (2017)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ص410.**

ثالثاً: محددات الربحية المصرفية

تواجه المصارف في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي يتفاوت تأثيرها على مستوى الربحية، سيتم التوسع بالعوامل الخاصة بالمصرف نظراً لارتباطها بموضوع الدراسة بشكل مباشر والتي هي المحددات المستخدمة بالقسم العملي يتم فيما يلي استعراض هذه العوامل:[22]

أولا: العوامل الخارجية:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية.
2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والسياسة النقدية.
3- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.
4- المنافسة.
5- أسعار الفائدة.

ثانياً: العوامل الداخلية:

1- إدارة المصرف:

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، إذ أن قدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي عوائد مجزية تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فربحية المصارف ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة. [23] والجدير بالذكر أن هذا المحدد من الصعب قياسه وليس من موضوع الدراسة ولكن توجَب ذكره نظراً لأهميته في بعض الاستنتاجات في الفصل العملي لهذه الدراسة.

---

[22] الطاهر بن ختو، (2017)، "محددات الربحية في البنوك التجارية"، مقدمة في إطار نيل شهادة الماستر غير منشورة في ميدان العلوم المالية والمحاسبية تخصص، مالية البنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص8.
[23] أبو زعيتر، باسل، (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص355.

2- حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاسا بالأصول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلاحظ الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر مما هو في المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. كما أن حجم أصول المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أصول المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (أرس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.[24]

3- السيولة:

يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية إذ أنهما هدفان متعارضان لكن متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر. كما تحدثنا عن الأمر في الربحية كمحدد للسيولة في المبحث السابق.

1- كفاية رأس المال

يعتبر رأس المال جزء من الأموال التي يساهم بها الملاك، والتي تمنحهم حق الاستفادة من الأرباح المحصلة في البنك، ويعد أيضا مصدرا بديلا للودائع وأموال الاقتراض الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فهو يلعب دورا مهما في حماية المودعين والبنك من خطر الإفلاس، وأشكال الضغوط الأخرى.

كفاية رأس المال هي مستوى رأس المال الذي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ به لتمكينها من تحمل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل التي تتعرض لها من أجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية

[24] رامي أكرم ممزيق، (2014)، " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات – دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، العدد 2، ص67.

المدينين للبنك، كما يعد عامل حاسم بمعنى أن رأس المال نفسه هو مبلغ صندوق البنك الخاص المتاح لدعم أعمال البنك في جميع الأوقات، كما أنه يخدم أو يعمل كحاجز في المواقف المتوترة، لذلك فإن رؤوس أموال البنوك تخلق سيولة للبنك نظرا لحقيقة أنها لا تستطيع الاعتماد فقط على الودائع لأنها أكثر هشاشة وعرضة للتدفق البنكي، وفي هذا الصدد تتناسب نسبة كفاية رأس المال بشكل مباشر مع مرونة البنك في حالات الأزمات، وبالتالي يكون لها تأثير مباشر على ربحية البنوك من خلال تحديد قدرتها على المغامرة في مستويات مختلفة من المشاريع الخطرة ولكن المربحة.[25]

2- القروض المتعثرة

تؤثر عملية الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القرض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية، كما أن العكس صحيح، بمعنى أنه كلما كان توظيف الودائع مدروس بشكل صحيح كلما زادت أرباح المصرف من خلال الابتعاد عن القروض المتعثرة.[26]

[25] **SHEEFENI, J. P. (2015, June). Examining the bank specific determinants of profitability among commercial banks in Namibia. Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies, P216-226.**

[26] **أبو زعيتر، باسل، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص101-105.**

وهناك عدة عوامل داخلية أخرى تتمثل أولاً في **هيكل الودائع** إذ تركز المصارف على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، لأن هذه الودائع تعطي مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما أن **توظيف موارد المصرف** يعتبر أحد العوامل المهمة المؤثرة في ربحية المصارف، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزيد ربحية المصرف، حيث أن الدخل المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض. أيضاً لدينا عوامل يجب أخذها بيعن الاعتبار التي هي **عمر المصرف وعدد فروعه والموظفين العاملين فيه**. فإن زيادة عدد موظفي البنك تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له ، وبالتالي زيادة الربحية، كما أن الانتشار الجغرافي البنك، و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها و خاصة في مجال السحب و الإيداع و التحويلات المالية، و زيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع و كذلك حجم التسهيلات الائتمانية و حجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف. وأخيراً إن زيادة عمر البنك تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالبنوك التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز علة ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة وزيد ثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار. [27]

[27] أبو زعيتر، باسل، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص337.

رابعاً: قياس الربحية والمؤشرات المالية المستخدمة:

تقيس نسب قياس الربحية مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الربح على المبيعات والموجودات وعلى حقوق الملكية (المساهمين)، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف، كما أن هذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في المصرف، كذلك فإن المقرضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال المصرف مرضية، فإن مقدرة المصرف على الإقراض تعتمد أيضا على هيكل حقوق الملكية من رأس المال واحتياطات وأرباح تتأتى من نتائج أعمال المصرف، [28] نذكر بعض تلك النسب التي هي المستخدمة في الدراسة فيما يلي:

1- معدل العائد على الموجودات (ROA)= صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات *100

إذ تقيس هذه النسبة الأصول التي يملكها المصرف ومدى قدرته على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدامه لأصوله في نشاطه الأساسي.

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)= صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية *100

يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح الذي حققه المصرف، حيث تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطيات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة.

[28] حاكم حسن الربيعي، محد عبد الحسين راضي، (2013)، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، الطبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص146-147.

الفصل الثاني

الإطار العملي

المبحث الأول: لمحة عن عينة الدراسة ومتغيراتها

أولا: لمحة عن المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة

تتمثل عينة البحث بستة مصارف سوريّة خاصة مدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، ويبين الجدول الآتي بعض المعلومات عنها:

جدول 1 لمحة عن المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة

المصرف	الرمز	تاريخ التأسيس	رأس المال 2023	النقد وما في حكمه 2023	كفاية رأس المال 2023
البنك العربي – سورية	ARBS	2004/09/22	50,500,000,000 ل.س	97,317,869,945 ل.س	%44,15
بنك الأردن – سورية	BOJS	2008/05/28	10,000,000,000 ل.س	738,299,096,472 ل.س	%141,38
بنك الشرق	SHRQ	2008/12/17	5,156,250,000 ل.س	474,311,519,923 ل.س	%172,38
بنك بيبلوس – سورية	BBS	2005/10/20	6,120,000,000 ل.س	343,604,693,666 ل.س	%51,36
بنك سورية والمهجر	BSO	2003/09/13	8,640,000,000 ل.س	819.733,273,209 ل.س	%34,70
بنك قطر الدولي – سورية	QNBS	2009/01/18	43,560,000,000 ل.س	284,825,313,707 ل.س	%241,92

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- بنك سورية والمهجر هو الأقدم بين المصارف عينة الدراسة والأحدث هو بنك قطر الدولي – سورية.
- المصرف ذو الحجم الأكبر هو ايضاً بنك قطر الدولي – سورية بينما كان بنك الأردن – سورية هو الأصغر حجماً.
- أما بالنسبة لرأس المال حالياً، فإن البنك العربي – سورية يحظى بأعلى رأس مال، أما بنك الشرق فالعكس.
- نسبة كفاية رأس المال الأعلى كانت لبنك قطر الدولي – سورية، بينما الأصغر كانت لبنك سورية والمهجر.
- من جانب آخر، هو ذاته البنك الذي يحظى بأعلى سيولة مصرفية، بينما الرقم الأصغر للسيولة كان للبنك العربي – سورية.

ثانياً: لمحة عن متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على دراسة (Radovanov et al, 2023) و(Jigeer and Koroleva, 2023) و (Jibir et al, 2024) لحساب المتغيرات واختبار الفرضيات، حيث كان هناك ثلاث متغيرات مستقلة متمثلين بالمحددات المشتركة لكل من سيولة وربحية المصارف، وهم:

- **كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio:** والتي تعبر عن قدرة المصرف على تحقيق سلامة واستقراره المالي، أي بتعبير آخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الأحداث المستقبلة التي من شأنها أن تؤثر على ربحية المصرف.
تم أخذ هذه النسبة من القوائم المالية الخاصة بالمصرف والمنشورة على موقع هيئة دمشق للأوراق والأسواق المالية.

- **حجم المصرف Bank Size:** يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات ويتم استخدام اللوغاريتم لإجمالي الموجودات بدلاً من الموجودات وذلك لتقليل تأثير المقياس، إذ من المفترض أن تؤدي زيادة الحجم إلى تعزيز الربحية من خلال توظيف السيولة.

- **القروض المتعثرة Non-Performing Loans:** تعد مؤشراً للتنبؤ بعدم الاستقرار المالي للمصارف الأمر الذي يؤثر سلباً على كل من سيولة وربحية تلك المصارف. إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة إجمالي القروض المتعثرة على إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف.

ومتغيرين تابعين متمثلين بالسيولة والربحية، إذ تم حساب نسبتين لكل منهما وفقاً للجدول التالي:

جدول 2 نسب السيولة والربحية المستخدمة في الدراسة

النسبة		الرمز	طريقة الحساب	الدراسة
سيولة	نسبة السيولة النقدية	LIQ1	النقد وما في حكمه / الودائع *100	(Jibir et al, 2024)
سيولة	نسبة توظيف الودائع	LIQ2	القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع *100	
ربحية	معدل العائد على الموجودات	ROA	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات *100	(Jigeer and Koroleva, 2023)
ربحية	معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية *100	

ثالثاً: التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول الآتي نتائج التوصيف الإحصائي الذي تم إجراءه على متغيرات الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأعلى للقيم مع معامل التفلطح والالتواء، وتوضح النتائج كالتالي:

جدول 3 التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	Liq1	Liq2	CAR	SIZE	NPL
Mean	0.006507	0.014531	0.576977	0.451226	0.914103	11.54892	0.393367
Standard Deviation	0.026702	0.076002	0.345396	0.791952	0.85039	0.44856	0.285946
Kurtosis	12.91533	7.495384	2.750937	24.99007	0.739829	−0.10072	−0.66034
Skewness	2.788935	1.773272	1.444486	4.824314	1.399769	0.008002	0.763337
Minimum	−0.0371	−0.13266	0.155471	0.014581	0.2123	10.52147	0.0023
Maximum	0.123567	0.309405	1.702634	4.476151	3.1421	12.47128	0.9481

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية للمصارف عينة الدراسة.

- بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول 0.006 بانحراف معياري 0.026 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومحدب. وكانت أكبر قيمة 0.1236 للبنك العربي – سورية عام 2022، بينما أصغر قيمة −0.0371 كانت لبنك بيبلوس في عام 2019.

- بلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية 0.014 بانحراف معياري 0.076 وبما أن الانحراف أصغر من 25% من المتوسط فالبيانات متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومحدب. وكانت أكبر قيمة 0.3094 للبنك العربي – سورية عام 2022، بينما أصغر قيمة –0.1327 كانت لبنك بيبلوس في عام 2019.
- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة النقدية 0.57 بانحراف معياري 0.79 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومفلطح. وكانت أكبر قيمة 1.7026 لبنك بيبلوس عام 2021، بينما أصغر قيمة 0.155 كانت أيضاً لبنك بيبلوس في عام 2019.
- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة توظيف الودائع 0.45 بانحراف معياري 0.34 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومحدب. وكانت أكبر قيمة 4.476 عام 2023 للبنك العربي، بينما أصغر قيمة 0.0145 كانت أيضاً للبنك العربي عام 2019.
- بلغ المتوسط الحسابي لكفاية رأس المال 0.91 بانحراف معياري 0.85 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومفلطح. وكانت أكبر قيمة 3.142 لبنك قطر الدولي – سورية عام 2020، بينما أصغر قيمة 0.212 كانت لبنك سورية والمهجر في عام 2019.
- بلغ المتوسط الحسابي لحجم المصرف 11.54 بانحراف معياري 0.44 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومفلطح. وكانت أكبر قيمة 12.47 لبنك قطر الدولي – سورية عام 2023، بينما أصفر قيمة 10.52 كانت لبنك الأردن – سورية عام 2019.
- بلغ المتوسط الحسابي للقروض المتعثرة 0.39 بانحراف معياري 0.28 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فيوجد تشتت في بيانات المتغير، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين ومفلطح. وكانت أكبر قيمة 0.948 للبنك العربي – سورية عام 2023، بينما أصغر قيمة 0.002 كانت لبنك قطر الدولي – سورية عام 2023.

رابعاً: التوصيف البياني:

1- نسبة العائد على الأصول: يبين الشكل الآتي حركة نسبة العائد على الأصول في المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 1 نسبة العائد على الأصول لكل مصرف خلال مدة الدراسة

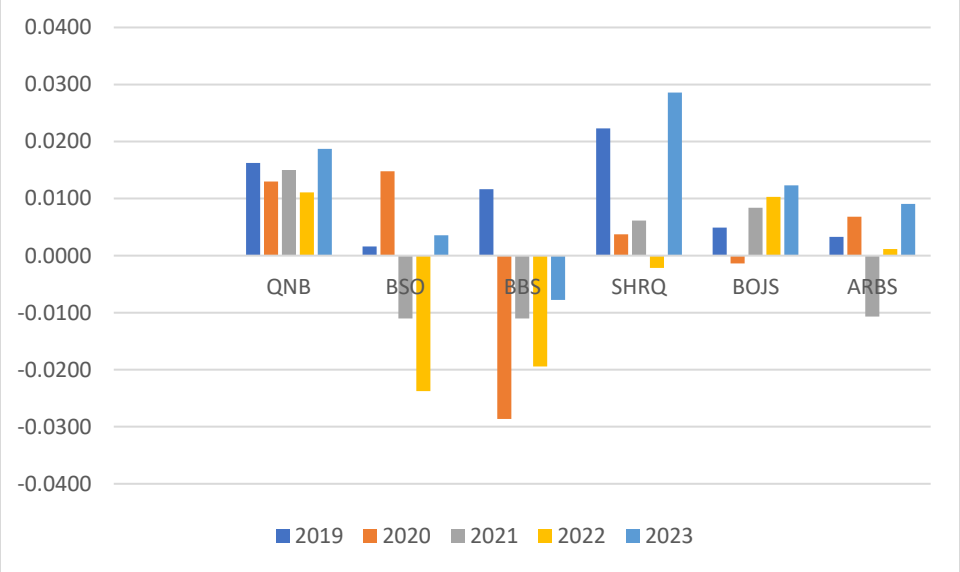

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- إن بنك قطر الوطني – سورية قد حافظ على مستويات متقاربة من العائد على الأصول خلال مدة الدراسة، الأمر الذي يظهر كفاءة المصرف في استخدامه لأصوله في توليد الأرباح.
- بينما بنك سورية والمهجر قد حصل على مستويات سالبة في عامي 2021 و2022 مع العلم أن إجمالي الموجودات وصافي الربح موجبين، وذلك بسبب أرباح القطع البنيوي الكبيرة.
- كما الحال بالنسبة لبنك بيبلوس – سورية، فقد يفسر العائد على الأصول السالب بأن أرباح القطع البنيوي كانت أكبر من صافي الربح السنوي، ما عدا سنة 2019، إذ لم يتم إدراج أرباح القطع البنيوي.
- أما بالنسبة لبنك الشرق – سورية، يفسر انخفاض العائد على الأصول في سنة 2020 بما بعد جائحة كورونا، إذ كان صافي الربح بعد اقتطاع أرباح القطع البنيوي منخفض. كما يعود سبب أن العائد على الأصول كان سالباً في سنة 2022 إلى ذات السبب.
- كما الحال في بنك الأردن – سورية في سنة 2020، إذ يفسر العائد على الأصول السالب لذات السبب. وبعدها حقق المصرف ارتفاع تدريجياً خلال السنوات 2021 حتى 2023، والسبب هو ارتفاع صافي الربح في تلك السنوات.
- وأخيراً، البنك العربي – سورية، حقق تقدماً ملحوظاً بين آخر سنتين، ويعود التفسير إلى أن المصرف يحاول تحقيق كفاءة في إدارته أصوله من أجل توليد الأرباح.

2- نسبة العائد على حقوق الملكية: يبين الشكل الآتي حركة نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 2 نسبة العائد على حقوق الملكية لكل مصرف خلال مدة الدراسة

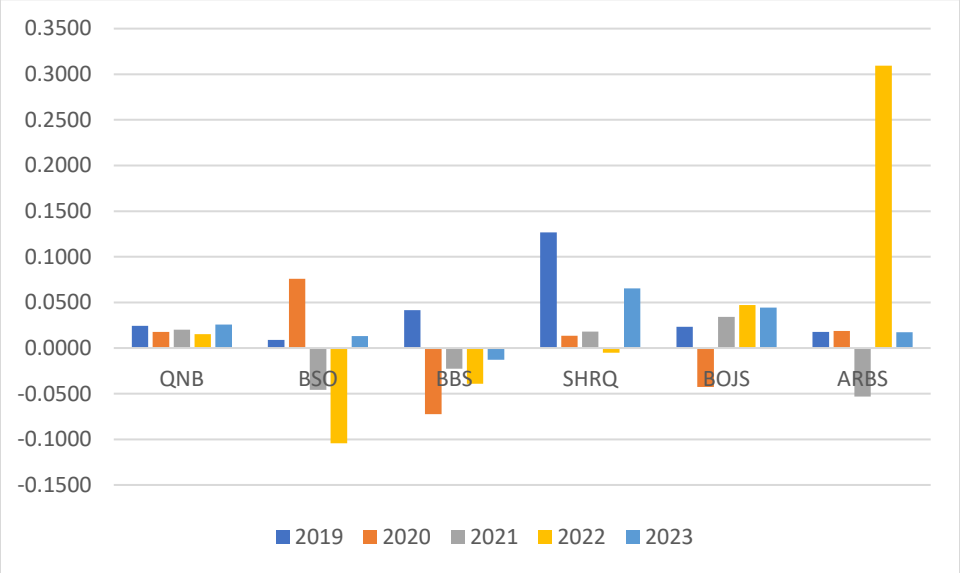

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- إن بنك قطر الوطني – سورية قد حقق مستويات متقاربة من العائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة، وهذا ما يدل على كفاءة المصرف في إدارة رأس ماله.
- أما بنك سورية والمهجر، حقق ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2020 ثم انخفاضاً ملحوظاً في السنتين 2021 و2022، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن صافي الربح أصبح سالباً بعد اقتطاع أرباح القطع البنيوي.
- وذات الشيء ينطبق على بنك بيبلوس – سورية، إذ أن أرباح القطع البنيوي جعلت العائد على حقوق الملكية سالباً خلال السنوات الأخيرة.
- أما بالنسبة لبنك الشرق، فقد حقق عائد على الأصول موجب خلال مدة الدراسة ما عدا في عام 2022. وتجنباً لتكرار المعلومات، ذات السبب في بنك الأردن – سورية في سنة 2020، والبنك العربي – سورية في سنة 2021.

3- نسبة السيولة النقدية: يبين الشكل الآتي حركة نسبة السيولة النقدية في المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 3 نسبة السيولة النقدية في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

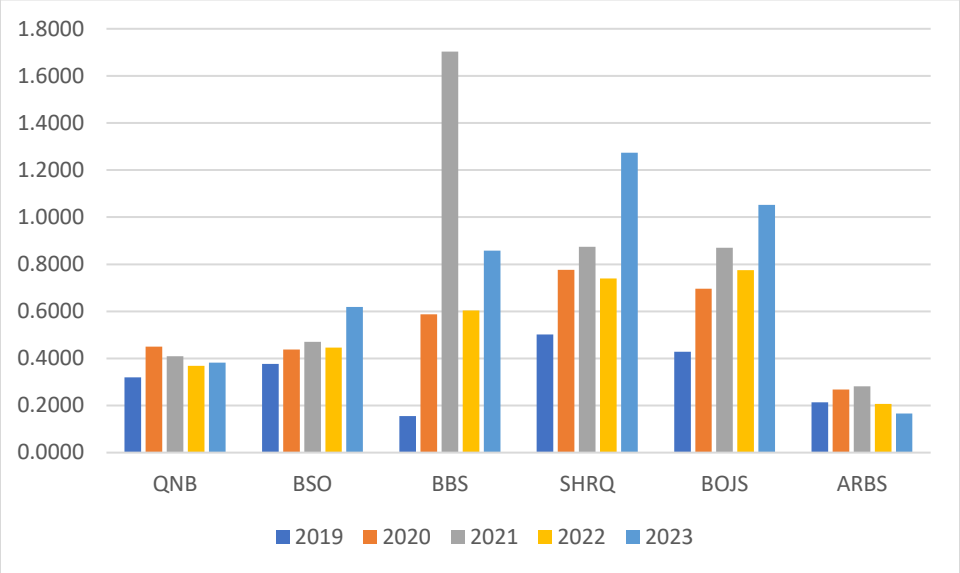

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- أن جميع المصارف عينة الدراسة قد حافظت على مستوى موجب من السيولة النقدية خلال مدة الدراسة ما يجعلها قادرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- لكن يمكننا تمييز أن البنك العربي – سورية قد أخذ مستوى أقل من غيره من المصارف في السيولة النقدية، الأمر الذي يرجح على أنه يسعى إلى توظيف أموال المودعين كما سنرى لاحقاً.
- أما بنك بيبلوس – سورية، فكان لديه قدر كبير من الودائع غير الموظفة في عام 2021، مما جعل لديه نسبة سيولة مرتفعة في تلك السنة.

4- نسبة توظيف الودائع: يبين الشكل الآتي حركة نسبة توظيف الودائع في المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 4 نسبة توظيف الودائع في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

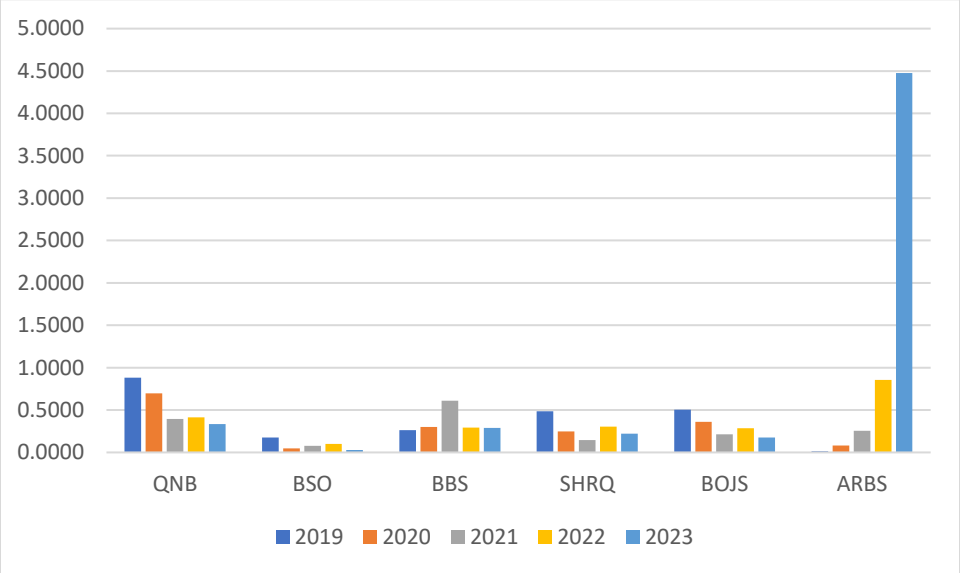

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- إن بنك قطر الوطني – سورية قد تناقصت نسبة توظيف الودائع لديه، مما يفسر أن لديه مستوى عالٍ من الودائع، ونسبة أقل من التسهيلات الائتمانية.
- أما بنك سورية والمهجر فقد كان لديه مستوى منخفض من توظيف الودائع، مما يفسر وجود نسب السيولة النقدية سابقاً لديه.
- حظي كل من بنك بيبلوس – سورية، بنك الشرق – سورية وبنك الأردن سورية بمستويات مقبولة بسبب تناسب قيمة التسهيلات الائتمانية والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مع قيمة الودائع خلال مدة الدراسة.
- أما بالنسبة للبنك العربي – سورية، فقد كانت نسبة توظيف الودائع بارتفاع خلال مدة الدراسة، وفي سنة 2023، كان قد حصل على قيمة كبيرة من التسهيلات الائتمانية والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وودائع أقل.

5- نسبة كفاية رأس المال: يبين الشكل الآتي حركة نسبة كفاية رأس المال في المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 5 نسبة كفاية رأس المال في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

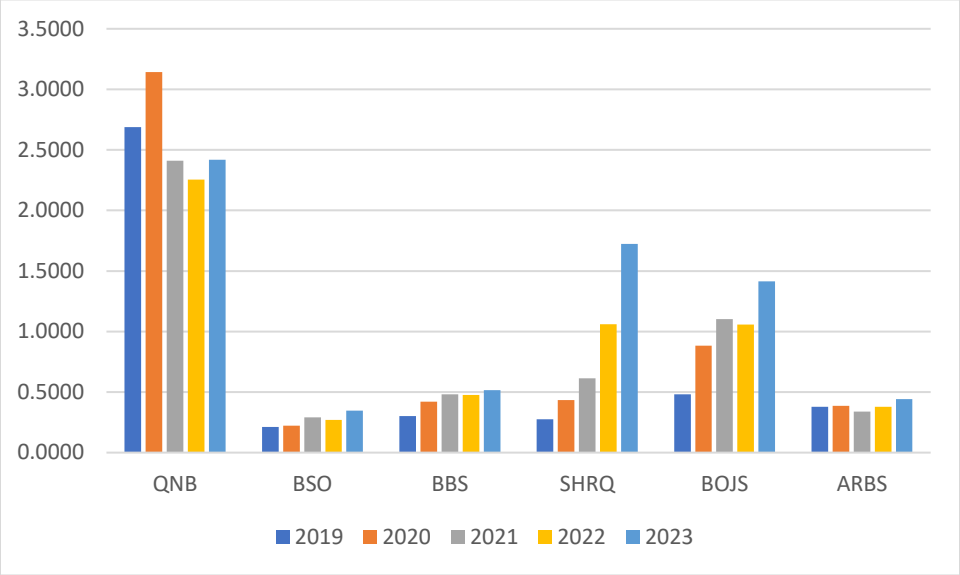

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- جميع المصارف المدروسة تتمتع بمستوى موجب من نسبة كفاية رأس المال، الأمر الذي يشير إلى سلامتها المالية وقدرتها على امتصاص المخاطر.
- إنما بنك قطر الوطني – سورية هو الأكثر قدرةً على إدارة المخاطر واستمرار نموه ونشاطه.

6- حجم المصرف: يبين الشكل الآتي حجم كل مصرف من المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 6 حجم المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

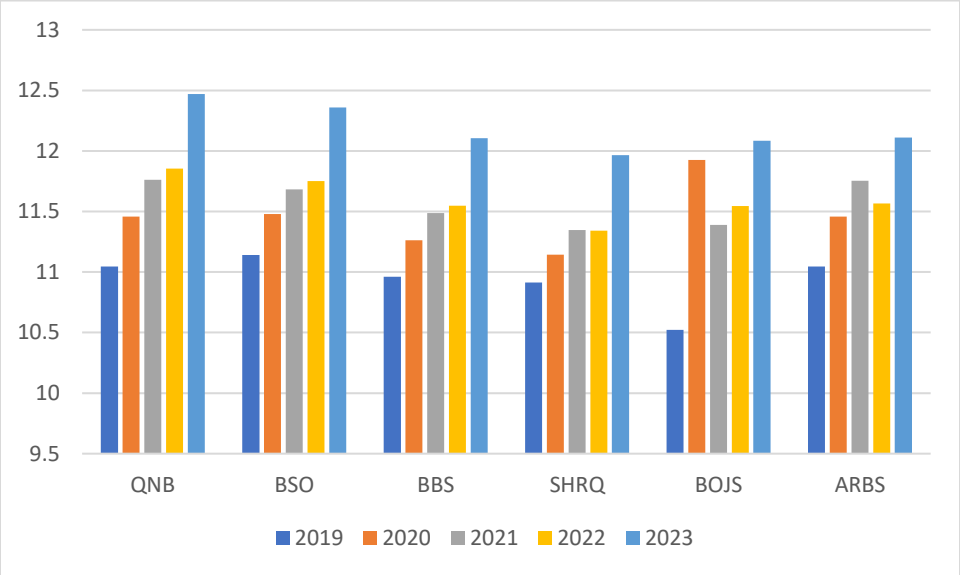

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- إن جميع المصارف المدروسة تحظى بنسب موجبة في حجمها، الأمر الذي يعد مؤشراً على قدرتها التمويلية والتشغيلية والتنافسية في القطاع المصرفي السوري.

7- **نسبة القروض المتعثرة:** يبين الشكل الآتي نسبة التعثر لكل مصرف من المصارف المدروسة بين عام 2019 ولغاية عام 2023

رسم توضيحي 7 نسبة التعثر في المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة

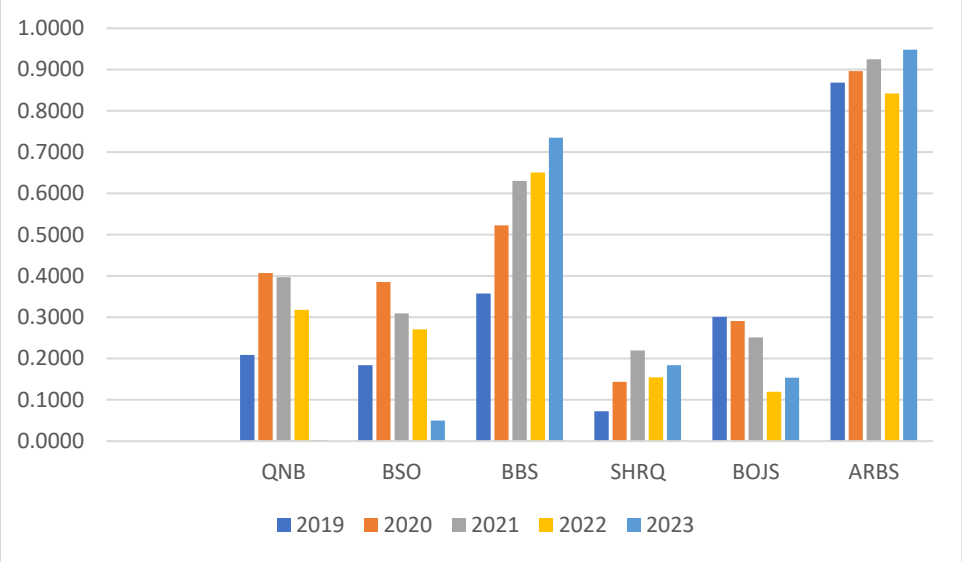

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول في الملاحق

من الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- إن بنك قطر الوطني – سورية قد حقق مستوى مرتفع من نسبة التعثر، ولكنه حقق مستوى منخفض منها في عام 2023، الأمر الذي يعتبر إيجابياً له، مما يدل على قدرته على تخفيض خسائره الائتمانية.
- أما باقي المصارف المدروسة تعد في وضع يدعو إلى القلق بسبب أن نسب التعثر لديها مرتفعة، الأمر الذي يشير إلى ضعف جودة المحافظ الائتمانية وعدم كفاءة تلك المصارف في عمليات منح القروض والتسهيلات.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

أولاً اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على الأصول.

وتبين الجداول رقم 4,5,6 نتائج اختبار الفرضية الأولى:

جدول 4 معامل التحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.244[a]	.059	-.049	.0273551
a. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR				

جدول 5 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	3	.000	.547	.654[b]
	Residual	.019	26	.001		
	Total	.021	29			
a. Dependent Variable: ROA						
b. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR						

جدول 6 معاملات الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.034	.133		-.253	.802
	CAR	.007	.006	.224	1.087	.287
	Size	.002	.012	.041	.208	.837
	NPL	.015	.019	.159	.790	.437
a. Dependent Variable: ROA						

من الجداول السابقة نستنتج ان العلاقة ضعيفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لان R=0.244، ويمكن تفسير التغير بالمتغير التابع بنسبة 5.9% من التغير في المتغيرات المستقلة.

وبما أن sig=0.654 أكبر من مستوى المعنوية 5%، فنرفض الفرضية التي تنص عل وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على الأصول.

النتيجة كما يبين جدول معامل الانحدار: ليس هناك أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) على الربحية متمثلة في العائد على الأصول.

ثانياً اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية.

وتبين الجداول رقم 7,8,9 نتائج اختبار الفرضية الثانية:

جدول 7 معامل التحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.119[a]	.014	-.099	.0796963
a. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR				

جدول8 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	3	.001	.125	.944[b]
	Residual	.165	26	.006		
	Total	.168	29			
a. Dependent Variable: ROE						
b. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR						

جدول9 معاملات الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.061	.389		.157	.876
	CAR	.011	.019	.120	.567	.576
	Size	−.006	.034	−.033	−.165	.870
	NPL	.022	.055	.083	.404	.689
a. Dependent Variable: ROE						

من الجداول السابقة نستنتج ان العلاقة ضعيفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لان R=0.119، ويمكن تفسير التغير بالمتغير التابع بنسبة 1.4% من التغير في المتغيرات المستقلة.

وبما أن sig=0.944 أكبر من مستوى المعنوية 5% فنرفض الفرضية التي تنص على وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية.

النتيجة كما يبين جدول معامل الانحدار: ليس هناك أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية.

ثالثاً اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة السيولة النقدية.

وتبين الجداول رقم 10,11,12 نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

جدول 10 معامل التحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.338[a]	.114	.012	.3433146
a. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR				

جدول 11 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.395	3	.132	1.117	.360[b]
	Residual	3.064	26	.118		
	Total	3.460	29			
a. Dependent Variable: Liq1						
b. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR						

جدول 12 معاملات الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−1.011	1.674		−.604	.551
	CAR	−.048	.081	−.119	−.594	.558
	Size	.154	.147	.200	1.050	.303
	NPL	−.372	.235	−.308	−1.582	.126
a. Dependent Variable: Liq1						

من الجداول السابقة نستنتج انه يوجد أثر للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع لان R=0.338 ونسبة معامل التحديد أكبر من 10%، ويمكن تفسير التغير بالمتغير التابع بنسبة 11.4% من التغير في المتغيرات المستقلة.

النتيجة كما يبين جدول معامل الانحدار: هناك أثر للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة السيولة النقدية ونسبة التأثير 11.4%.

رابعاً اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضة الرابعة على وجود أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة توظيف الودائع

وتبين الجداول رقم 13,14,15 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

جدول13 معامل التحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.419[a]	.176	.080	.7594610
a. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR				

جدول 14 اختبار ANOVA في تحليل الانحدار الخطي المتعدد

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.193	3	1.064	1.845	.164[b]
	Residual	14.996	26	.577		
	Total	18.189	29			
a. Dependent Variable: Liq2						
b. Predictors: (Constant), NPL, Size, CAR						

جدول15 معاملات الانحدار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−2.796	3.703		−.755	.457
	CAR	.117	.180	.126	.651	.520
	Size	.234	.324	.132	.720	.478
	NPL	1.126	.521	.407	2.161	.040
a. Dependent Variable: Liq2						

من الجداول السابقة نستنتج انه يوجد أثر للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع لان R=0.419، ونسبة معامل التحديد أكبر من 10%، ويمكن تفسير التغير بالمتغير التابع بنسبة 17.6% من التغير في المتغيرات المستقلة.

على الرغم من أن اختبار الفرضية لكافة المتغيرات معاً لا يوجد أثر معنوي، إلا أنه تدل قيمة معامل الانحدار لنسبة التعثر بوجود أثر موجب ومعنوي في السيولة.

النتيجة كما يبين جدول معامل الانحدار: هناك أثر للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة توظيف الودائع، ونسبة التأثير 17.6%.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات استناداً إلى نتائج التحليل المالي والقياسي بهدف تقديم التوصيات اللازمة لدعم وتعزيز العمل في القطاع المصرفي في سورية. والآتي أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل المالي أن المصارف عينة الدراسة كانت متفاوتة فيما بينها في إحراز نسبة العائد على الأصول. إذ كان العائد في بعض السنوات لدى بعض المصارف المدروسة سالباً. ويمكن تفسير هذا التفاوت بالاختلاف في النظم والسياسات لإدارة الأصول ومدى قدرة المصارف على تشغيل أصولها.
2. أظهرت نتائج التحليل المالي أن المصارف عينة الدراسة كانت متباعدة فيما بينها على امتداد سنوات الدراسة في إحراز نسبة العائد على حقوق الملكية، إذ أنها كانت سالبة في بعض السنين خلال مدة الدراسة، يفسر هذا الأمر بأن بعض المصارف عينة الدراسة كانت غير قادرة على تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال وأكثرها ضعفاً في ذلك كان بنك بيبلوس – سورية.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متفاوتة فيما بينها في تحقيق نسبة السيولة. ويمكن أن يعزى التفاوت في مستويات السيولة إلى الاختلاف في إدارة المصرف، إذ بعض المصارف تحتفظ بسيولة نقدية أقل من غيرها وبذلك تتبع سياسة مجازفة والعكس لمصارف أخرى، فإنها تحتفظ بمستويات أعلى من السيولة في مسعى منها لاتباع سياسة متحفظة مثل بنك الشرق – سورية وبنك الأردن – سورية. ولكن بالمجمل، فإن المصارف عينة الدراسة حققت مستويات إيجابية ومقبولة في السيولة النقدية.
4. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة حققت مستويات إيجابية في معدلات توظيف الودائع، مما يدل على جودة محفظة الائتمان والاستخدام الجيد للموارد المالية الموجودة في المصارف عينة الدراسة.

5. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت قد حققت مستويات موجبة في معدلات كفاية رأس المال، وبالأخص بنك قطر الوطني – سورية، الأمر الذي يدل على أن المصارف عينة الدراسة توفر الحماية لأموال المودعين وقادرة على خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين والذي بدوره يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع وخلق فرص استثمارية جديدة للمصرف.
6. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متنافسة فيما بينها إلى حدٍ ما في حيازتها للأصول. ويمكن أن يفسر ذلك بأن النمو والتوسع كان بمعدلات متقاربة بالنسبة للمصارف التجارية عينة الدراسة.
7. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة حققت معدلات قروض متعثرة مرتفع إلى حدٍ ما وخصوصاً البنك العربي – سورية. ويمكن ترجيح ذلك إلى ضعف السياسات الائتمانية المرتبطة بمنح القروض، وضعف كفاءة جهاز الرقابة الداخلي للمصارف.
8. لا يوجد أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على الأصول.
9. لا يوجد أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية.
10. يوجد أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة السيولة النقدية ونسبة التأثير 11.4%.
11. أنه يوجد أثر معنوي للمحددات (حجم المصرف وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة) في السيولة متمثلة في نسبة توظيف الودائع، ونسبة التأثير 17.6%.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات المتقدم ذكرها توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أبرزها:

1- يتحتم على إدارة المصارف عينة الدراسة مراعاة العلاقة بين محددات السيولة والربحية الداخلية المشتركة لما لهما من أثر وأهمية بالغة في تحديد مصير المصرف ونموه.

2- تحديد النسبة المثلى للسيولة استنادا إلى دراسات علمية مختصة بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المالية في الفرص الاستثمارية المتاحة وتجنب تركها معطلة. وفي ذات الوقت، تأمين الكم المناسب من السيولة لتلبية الطلبات المتوقعة من الزبائن بغية تفادى مخاطر العجز في السيولة.

3- تفادي الإفراط بالاحتفاظ بكفاية رأس المال الفائض عن الحاجة مع مراعاة المخاطر المستقبلية للمصرف. إذ ينبغي على إدارة المصارف استثمار فائض(CAR) في مجالات استثمارية متدنية المخاطر تجني بواسطتها أرباح تسهم في تعظيم ثروة المالكين ورفع القيمة الاقتصادية والسوقية للمصرف.

4- ضرورة ضغط القروض المتعثرة إلى أدنى مستوى نظراً لتأثيرها السلبي على سيولة وربحية المصارف، الأمر الذي يحد من قدرتها على منح الائتمان وتوسيع الاستثمارات. ومن هذا المنطلق فإنها تشكل عائقاً أمام نمو وتطور واستمرارية المصرف.

5- الارتقاء بسياسات الاستثمار وانتهاز الفرص المتاحة بشكل ينعكس في زيادة في معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية المنخفضة أو السالبة في بعض الأحيان.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

1- أبو زعيتر، باسل، (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2- آل عليان، 2021، "محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي"، جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
3- الجبوري، عبد الحميد، (2019)، "إدارة المصارف – مدخل تطبيقي" الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، بغداد.
4- حاكم حسن الربيعي، محد عبد الحسين راضي، (2013)، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، الطبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5- حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد، (2017)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق.
6- الدوري، مؤيد عبد الرحمن وعداي، فلاح حسن، (1991)، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية"، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، بغداد، العراق.
7- رامي أكرم ممزيق، (2014)، " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات – دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، العدد 2، سورية.
8- رجب، عبد الهادي، (2022)، "الموازنة بين السيولة والربحية: دراسة تحليلية مقارنة للمصرف الزراعي"، قسم إدارة الأعمال، المعهد العالي للتقنية الزراعية، ليبيا.
9- رقاقدة نبيلة، (2015)، "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية"، مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير غير منشورة في ميدان العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
10- السيسي، صلاح الدين حسن، (2011) " الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال – تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، دار الكتاب الحديث، مصر، القاهرة.

11- طالب، فرحان، الغزالي، راضي، (2009) " إدارة التحديات الاستراتيجية في البنوك" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
12- الطاهر بن ختو، (2017)، "محددات الربحية في البنوك التجارية"، مقدمة في إطار نيل شهادة الماستر غير منشورة في ميدان العلوم المالية والمحاسبية تخصص، مالية البنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13- الطائي، سجي فتحي، وعبد الهادي، شيماء وليد، (2013)، "قياس مستوى الربحية للمصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة البركة للفترة 2004 – 2010"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق.
14- عقل، مفلح، (2006) "وجهات نظر مصرفية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
15- عقل، مفلح، (1999) مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
16- العلاق، بشير عباس، (2001)، " ادارة المصارف مدخل وظيفي "، جامعة التحدي، الأردن.
17- النجار، رضوان وليد، (1997) " سياسات الإدارة المالية – مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، عمان.
18- وافية وصفاء، 2022، "محددات الربحية في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك المدرجة في سوق المال الكويتي."، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Alger, G., & Alger, I. (1999), “Liquid assets in banks: Theory and practice” Boston College, Working Papers in Economics.
2- Al-Matari, 2021, “The Determinants of Bank Profitability of GCC: The Role of Bank Liquidity as Moderating Variable – Further Analysis”, International Journal of Finance & Economics, Saudi Arabia.
3- Berger, A. N., & Bouwman, C. H, (2009), “Bank Liquidity Creation” Review of Financial Studies.
4- Bloem, A. M., & Gorter, C. N, (2001), “The Treatment of Nonperforming Loans in Macroeconomic Statistic” International Monetary Fund, Working Papers.
5- Diamond, D. W., & Rajan, R. G, (2000), “A Theory of Bank Capital”, the Journal of Finance.

6- El-Chaarani, H, (2019), "Determinants of Bank Liquidity in the Middle East region", International Review of Management and Marketing.
7- Gezu, S. B, (2020), "Determinants of Liquidity on Selected Private Commercial Banks in Ethiopia" Master Thesis, University of Gondar.
8- Gjorgji and Goran, 2019, "Determinants of Liquidity and its Relationship with Profitability - The Case of Macedonian Banking Sector", Asian Journal of Economics and Empirical Research, Macedonia.
9- Jibir et al, 2024, "Determinants of Liquidity in Microfinance Institutions: Evidence from Developing Economies", International Journal of Empirical Economics, South Korea.
10- Jigeer and Koroleva, 2023, "The Determinants of Profitability in the City Commercial Banks: Case of China, Graduate School of Industrial Economics, Petersburg, Russia.
11- Laeven, M. L., Ratnovski, M. L., & Tong, M. H, (2014), "Bank Size and Systemic Risk", Research Department International Monetary Fund.
12- Radovanov, et al, 2023, "Do the Same Determinants Affect Banks' Profitability and Liquidity? Evidence from West Balkan Countries.", Faculty of Economics in Subotica, University of Novi Sad, Serbia.
13- SHEEFENI, J. P. (2015, June). Examining the bank specific determinants of profitability among commercial banks in Namibia. Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies.
14- Umam and Yusuf, 2024, "Determinants of Financial Distress: Review of the Aspects of Profitability, Liquidity, Leverage and Activity", Indonesia.
15- Xie, W, (2016), "The Empirical Study on the Relationship between Bank Liquidity Creation and Capital—Based on Empirical Data from 2004 to 2014 in Chinese Banks" Modern Economy.
16- Yitayaw, M. K, (2021), "Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Banks Liquidity in Ethiopia: Panel data Approach", Cogent - Business & Management.

الملاحق

قاعدة بيانات المصارف المدروسة

		ROA	ROE	Liq1	Liq2	CAR	SIZE	NPL
QNB	2019	0.0163	0.0244	0.3192	0.8824	2.6872	11.04555	0.2091
	2020	0.0130	0.0176	0.4498	0.6975	3.1421	11.4569	0.4075
	2021	0.0150	0.0203	0.4089	0.3965	2.4109	11.76105	0.3970
	2022	0.0111	0.0153	0.3684	0.4121	2.2551	11.85405	0.3182
	2023	0.0187	0.0259	0.3825	0.3342	2.4192	12.47128	0.0023
BSO	2019	0.0016	0.0089	0.3763	0.1773	0.2123	11.14078	0.1843
	2020	0.0148	0.0760	0.4385	0.0485	0.2223	11.47858	0.3856
	2021	-0.0110	-0.0459	0.4705	0.0778	0.2902	11.68119	0.3098
	2022	-0.0237	-0.1042	0.4460	0.0986	0.2686	11.74992	0.2710
	2023	0.0036	0.0131	0.6190	0.0304	0.3470	12.35877	0.0497
BBS	2019	-0.0371	-0.1327	0.1555	0.2619	0.3014	10.95995	0.3579
	2020	-0.0287	-0.0723	0.5867	0.3007	0.4213	11.26237	0.5228
	2021	0.0035	0.0071	1.7026	0.6117	0.4815	11.48745	0.6306
	2022	-0.0194	-0.0393	0.6038	0.2920	0.4772	11.54748	0.6507
	2023	-0.0078	-0.0128	0.8580	0.2897	0.5163	12.10525	0.7346

SHRQ	2019	0.0223	0.1267	0.5020	0.4856	0.2761	10.91353	0.0720
	2020	0.0037	0.0134	0.7767	0.2465	0.4338	11.14277	0.1440
	2021	0.0062	0.0179	0.8739	0.1474	0.6127	11.34662	0.2195
	2022	-0.0021	-0.0051	0.7391	0.3060	1.0609	11.34047	0.1541
	2023	0.0286	0.0655	1.2741	0.2217	1.7238	11.9658	0.1838
BOJS	2019	0.0049	0.0233	0.4287	0.5051	0.4824	10.52147	0.3010
	2020	-0.0013	-0.0425	0.6964	0.3598	0.8836	11.92432	0.2909
	2021	0.0084	0.0342	0.8694	0.2122	1.1021	11.38921	0.2517
	2022	0.0103	0.0472	0.7753	0.2862	1.0587	11.54477	0.1198
	2023	0.0123	0.0442	1.0519	0.1743	1.4138	12.08518	0.1540
ARBS	2019	0.0033	0.0175	0.2142	0.0146	0.3783	11.04555	0.8682
	2020	0.0068	0.0186	0.2676	0.0813	0.3859	11.4569	0.8962
	2021	-0.0107	-0.0530	0.2817	0.2546	0.3386	11.75422	0.9249
	2022	0.1236	0.3094	0.2065	0.8540	0.3783	11.56533	0.8417
	2023	0.0090	0.0172	0.1661	4.4762	0.4415	12.11098	0.9481